

## الهدف من الدليل :

### ثانيا : علانية عمليات الموازنة :

ان عمليات الموازنة بكافة مراحلها معلنة ومصممة على كافة الاطراف المعنية في الهيئة وخارج الهيئة وموثقة وفق منهجيات مطبقة مما يضمن شفافية إداره عمليات الموازنة

### عملية اعداد الموازنة :

- يتم اعداد الموازنة وفق منهجية واضحة (منهجية ادارة الموازنة)
- تقيد عملية إعداد الموازنة بجدول زمني ثابت ومعلن و تسترشد بالأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة.

- يتم وضع جدول زمني لإعداد الموازنة والتقدير به كما ينبغي إتاحة الوقت الكافي للهيئة التشريعية لكي تنظر في مشروع الموازنة.
- II. الموازنة السنوية واقعية ومرتبطة بالخطة الاستراتيجية وخطة عمل الهيئة السنوية (منهجية الربط بين الخطة الاستراتيجية والموازنة) ، ويتم إعدادها وعرضها ضمن إطار شامل متوسط الأجل للسياسات الاقتصادية الكلية وسياسة المالية العامة. ويتم توخي الوضوح في تحديد وتفسير أهداف المالية وأي قواعد متعلقة بالمالية من خلال ربطها بالخطة الاستراتيجية.
- III. يتم تقديم وصف لأهم الإجراءات على جانبي النفقات والإيرادات ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف سياسة الموازنة.
- IV. الوثائق الواجب توافرها في وثائق اعداد مسودة الموازنة :

- ❖ تقرير يوضح بإيجاز أهم بنود النفقات والإيرادات المتوقعة وأهم الفرضيات بخصوصها .
- ❖ جدول ترتيب السياسات والذي يوضح المشاريع الرأسمالية من واقع الخطة الاستراتيجية والمخصصات المقدره على مدى سنوات الخطة ووفق بطاقات وصف المشروع .
- ❖ بطاقات وصف المشروع وخطة مراحل المشروع موقعة من الجهات المسؤولة .
- ❖ نماذج اعداد الموازنة المعتمدة من قبل الموازنة العامة معبأة حسب الاصول
- ❖ كشوفات تقدير النفقات وفق منهجية تقدير النفقات بحيث تظهر تصنيف النفقات بوضوح
- ❖ كشوفات تقدير الإيرادات وفق منهجية تقدير الإيرادات بحيث تظهر تصنيفات الإيرادات بوضوح

- V. يتضح من منهجية اعداد الموازنة انها آلية تشاركية من قبل كافة الجهات المعنية والتي تم تحديدها لتنفيذ الخطة الاستراتيجية .
- VI. يتم عرض مسودة الموازنة شاملة كافة الوثائق المطلوبة على لجنة التخطيط وتعميمها قبل وقت كاف للاطلاع عليها ودراستها .

### الشفافية في عملية تنفيذ الموازنة

يوجد إجراءات واضحة لتنفيذ الموازنة ومتابعتها والإبلاغ بنتائجها مما يضمن شفافية تنفيذ الموازنة من خلال منهجية ادارة الموازنة

1. يوفر النظام المحاسبي أساسا موثوقا لمتابعة الإيرادات والالتزامات والمدفوعات المتأخرات والخصوم والأصول. ويتم تقييم النظام المحاسبي بشكل دوري للوقوف على نقاط

- 1 التأكيد على اطلاع كافة الاطراف المعنية على كافة المعلومات والبيانات المالية على مستوى الانشطة المالية والافصاح الكامل عن جميع البيانات المتعلقة بالانشطة في الوقت المناسب وبطريقة منتظمة بهدف اتخاذ قرارات سليمة وضمان الشفافية والمساءلة وسلامة الحوكمة .
- 2 ضمان توفير بيانات مالية موثوقة لضمان طابع المعرفة على القرارات
- 3 بيان الممارسات السليمة المطبقة في الهيئة لضمان الشفافية والرقابة الفعالة في كافة العمليات المالية من تخطيط واعداد موازنة ومراقبة وتقييم

ولتحقيق الغاية المنشودة قامت الهيئة بالرجوع الى دليل الشفافية المالية العامة (2007) الصادر عن صندوق النقد الدولي ودراسة ميثاق الممارسات السليمة في مجال الشفافية المالية العامة ثم اجراء مقارنة تقييمية لاستخلاص الممارسات السليمة المطبقة في مجال الشفافية المالية في هيئة تنظيم النقل البري حيث تم استخلاص ميثاق خاص بالهيئة يلخص الممارسات السليمة في مجال الشفافية ويستند الى المحاور والمطلبات الاساسية للشفافية .

## ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية

### المحاور والمتطلبات الاساسية للشفافية

- أولا - وضوح الأدوار والمسؤوليات
- ثانيا - علانية عمليات الموازنة
- ثالثا - إتاحة المعلومات للجهات المعنية داخل الهيئة وخارج الهيئة
- رابعا - ضمانات الموضوعية

### أولا: وضوح الأدوار والمسؤوليات يكفل ضمان شفافية التخطيط

- 1 وجود هيكل تنظيمي واضح لهيئة تنظيم النقل البري
2. مهام الهيئة واضحة ومحددة بموجب قانون النقل البري
3. مهام ومسؤوليات المديرين واضحة ومعلنة
4. وجود ترتيبات واضحة فيما يخص العلاقات بين الهيئة والجهات الحكومية الأخرى (وزارة المالية ، وزارة النقل ، دائرة الموازنة العامة )
5. إدارة علاقات الهيئة مع القطاع الخاص واضحة ومعلنة وفقا لقواعد وإجراءات واضحة تمثل بالاسس والتعليمات والانظمة الصادرة بموجب القانون التي تحكم عملية منح التصاريح والتراخيص والعطاءات والتي تمكن الهيئة من القيام بمهامها المحددة لها .

### يوجد إطار قانوني وتنظيمي وإداري واضح ومعلن الإدارة المالية يمكنها من اداء مهامها بشفافية

- 1 . وجود قوانين ولوائح وإجراءات إدارية شاملة للموازنة وقضايا المالية تتمثل بالنظام المالي ونظام اللوازم والمنهجيات والاجراءات والتعليمات المنظمة لعمل المديرية المالية والمتعلقة في الاتفاق وتحصيل الإيرادات وإدارة عمليات الموازنة والعطاءات والمشتريات ودعوات التشغيل .
- 2 . يتم تفويض الصلاحيات استنادا الى القوانين والانظمة .
- 3 . الترتيبات التعاقدية بين الهيئة و القطاع الخاص واضحة ومعلنة من خلال العقود المبنية على اسس واضحة وشروط لمنح التراخيص والتصاريح او العطاءات .
4. تحصيل الإيرادات محكوم بانظمة وقوانين ووفق عقود تنظم طبيعة العلاقة التعاقدية وآلية واضحة ومعلنة للتحصيل .
5. عدم جواز الصرف ما لم تتوفر المخصصات لها في الموازنة .



المملكة الاردنية الهاشمية

هيئة تنظيم  
النقل البري  
LAND TRANSPORT REGULATORY COMMISSION

مبادئ الشفافية المالية

هاتف (08002006/65100500) فاكس

(6516481) ص.ب. (1830) عمان

الاردن (11118)

البريد الالكتروني E-mail:info@ltrc.gov.jo

1. المعايير الأخلاقية لسلوك الموظفين العموميين واضحة ومعلنة
2. إجراءات وشروط التوظيف واضحة ومعلنة
3. تعليمات ولوائح الشراء والتوريد واضحة وفق سياسات ومنهجيات معلنة
4. العلانية في عمليات شراء وبيع الأصول العامة
5. يتم إخضاع أنشطة الحكومة العامة وماليتها للتدقيق الداخلي، مع إفساح المجال لمراجعة إجراءات التدقيق (ضمن الهيكل التنظيمي وحدة الرقابة والتدقيق الداخلي).
6. يجب تقديم مستندات وأفية عن جميع المعاملات وعن نظام الرقابة نفسه.
7. تسجيل المعاملات والأحداث بسرعة وبشكل مناسب.
8. تنفيذ المعاملات والأحداث طبقاً للصلاحيات المخولة.
9. أن تحدد المسؤوليات الرئيسية لكل مسؤول على حدة في مختلف المراحل التي تمر بها المعاملة.
10. توفير الإشراف الكفء للتأكد من تحقيق أهداف الرقابة.
11. أن يقتصر الوصول إلى الموارد والسجلات على الموظفين المختصين المسؤولين عن استخدامها أو حفظها.

### يتم إخضاع معلومات المالية العامة للفحص الخارجي

- ✓ يتم إخضاع المالية والسياسات لتدقيق الحسابات من قبل مدقق خارجي مستقل يتم اختياره وفق منهجية واضحة إضافة إلى التدقيق من قبل ديوان المحاسبة ووزارة المالية .
- ✓ يقوم ديوان المحاسبة بموافاة السلطة التشريعية بتقاريرها، بما في ذلك التقرير السنوي،

## يتم تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن أنشطة المالية السابقة والحالية والمقبلة،

1. تشمل وثائق الموازنة والحسابات الختامية وغيرها من تقارير المالية جميع الأنشطة المالية
2. توفير معلومات مماثلة للمعلومات الواردة في الموازنة السنوية عن حصيلة الموازنة في آخر سنتين على الأقل، بالإضافة إلى التنبؤات وتحليل الحساسية بالنسبة لمجمعات الموازنة الرئيسية في السنتين التاليتين للموازنة المعنية على الأقل.
3. تتضمن وثائق الموازنة بيانات تصف طبيعة النفقات والالتزامات الاحتمالية والأنشطة شبه المالية بالإضافة إلى تقييم لأهم المخاطر في مجال المالية
4. يتم تصنيف الإيرادات المحصلة من جميع مصادر الإيرادات الرئيسية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالموارد والمساعدات الخارجية، بصفة مستقلة في وثائق الموازنة السنوية.
5. تتضمن وثائق الموازنة الإبلاغ بالمركز المالي
6. يتم نشر تقرير دوري عن المالية سواء في الموقع الإلكتروني أو التقرير السنوي

## توفير معلومات المالية بشكل يتيسر معه تحليل السياسات ويعزز المساءلة:

1. يتم توزيع مرشد موجز للموازنة يتسم بالوضوح والبساطة في موعد تقديم الموازنة السنوية. إضافة إلى دليل الموازنة بعد إقرارها يتم توزيعه على الجهات المعنية إضافة إلى نشره على الموقع الإلكتروني
2. يتم إبلاغ بيانات المالية العامة على أساس إجمالي، مع التمييز بين الإيرادات والنفقات والتمويل،
3. يتم إبلاغ السلطة التشريعية سنويا بالنتائج المحرزة على مستوى أهداف برامج الموازنة الرئيسية .
4. تلتزم الهيئة بنشر البيانات المالية في الوقت المناسب (تلتزم الهيئة بقانون الفوائض المالية والتعليمات الصادرة بموجبه إضافة إلى التزامها بتقديم التقارير الدورية المطلوبة إلى وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة .

## رابعاً : ضمانات الموضوعية

### تستوفي البيانات المالية معايير جودة البيانات المتعارف عليها

1. تنبؤات الموازنة وتحديثاتها بمثابة انعكاس للاتجاهات العامة الأخيرة في الإيرادات والنفقات، والالتزامات المحددة على صعيد السياسات بما فيها السياسات المالية عند إعداد الموازنة أو خلال العام .
2. تشير الموازنة السنوية والحسابات الختامية إلى الأساس المحاسبي المستخدم في إعداد البيانات المالية العامة وعرضها. حيث تتبع الهيئة أساس الاستحقاق وتقدم حساباتها وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة .
3. البيانات الواردة في تقارير المالية متسقة داخليا ومطابقة للبيانات ذات الصلة .

إخضاع أنشطة المالية للرقابة الداخلية الفعالة و تتوفر لها ضمانات وإجراءات ضبط داخلي واضحة منها

1. الضعف والقوة واتخاذ الإجراءات التصحيحية بهذا الخصوص وودلك لضمان بيانات مالية موثوقة .
2. يوفر النظام المحاسبي أساساً موثقاً وواضح يعتمد عليه في تسجيل ذمم الشركات (الاستثمار) ومتابعة الإيرادات إضافة إلى وضوح آلية التحصيل .
3. يتم موافاة دائرة الموازنة العامة ووزارة المالية بتقارير شهرية عن تطورات الموازنة (الموقف المالي ، خلاصة الحسابات الشهرية)
4. يتم موافاة الإدارة العليا بتقارير دورية شهرية ونصف سنوية وفي الوقت المناسب عن تطورات الموازنة التقارير الشهرية (الموقف المالي ، تسوية البنك ، تقرير متابعة العطاءات) .
5. يتم موافاة رئاسة الوزراء ووزارة المالية بالحسابات الختامية المدققة وتقرير مدقق الحسابات الخارجي ، بما في ذلك مطابقتها مع الموازنة المعتمدة، ونشرها خلال الربع الأول من العام التالي .
6. كما يرفق مع الحسابات الختامية تقرير موجز حول الحسابات والقوائم الختامية مع أهم المبررات والتوصيات .
7. يتم مراعاة بلاغات رئاسة الوزراء ووزارة المالية لضبط وتخفيض النفقات أثناء السنة المالية مع تحديث وإعادة توزيع المخصصات وفق التوقعات والقرارات المتماشية مع قرارات وتعليمات السياسات المالية ، حيث يوجد منهجية واضحة لتوزيع المخصصات في أية ظروف غير متوقعة ، كما يتم إعادة توزيع المخصصات باستخدام المناقلات ووفق منهجية المناقلات .
8. لضمان شفافية الحسابات يتم إجراء مطابقات شهرية بين الحسابات المصرفية والدفترية (اعداد تسوية البنك) كما ابدت الهيئة عدم ممانعة من وجود حساباتها المصرفية ضمن حساب الخزينة الموحد .

## الشفافية في منهجية طرح العطاءات سواء المشتريات أو منح التراخيص والتصاريح :

- يتم إعلان شروط أي عقد على الجمهور لتمحيصها عن طريق الإفصاح عن شروطها الأساسية.
- إن وضوح وعلانية إجراءات إصدار التراخيص تضمن الشفافية في جميع المراحل وتكون معلنة للعموم من خلال طرح العطاءات التي تقوم على إجراءات واضحة وشروط معلنة وتقديم العروض في مظاريف مغلقة . إضافة إلى إتاحة الوقت الكافي للاطلاع على الشروط وتقديم الاستفسارات

## ثالثاً : إتاحة المعلومات للجهات المعنية داخل الهيئة وخارج الهيئة :

توفر الهيئة معلومات شاملة وموثوقة بشكل دوري وفي الوقت المناسب مما يضمن الشفافية والموثوقية في المعلومات ومما يعزز المساءلة وييسر المعرفة لاتخاذ القرارات المناسبة